مجلة منتدى الأستاذ

المجلد: 21 العدد: 01 السنة: ديسمبر 2025 الصفحات 840- 856

واقع الاسر الجزائرية في وقاية ابنائها من الجرائم السيبرانية

The reality of Algerian families in protecting their children from cybercrimes

مراد بوطعوش[1]،*

[1] جامعة محمد لمين دباغين/ سطيف 2 (الجزائر)، mo.boutaouche@univ-setif2.dz

مخبر المجتمع الجزائري المعاصر.

تاريخ الإرسال: 2025/04/06 تاريخ القبول: 2025/10/01

الملخص:

يهدف البحث إلى تحليل أدوار الأسرة الجزائرية في وقاية الأطفال من الجرائم السيبرانية، في سياق الانتشار الواسع للتطبيقات والمنصات الرقمية. يعتمد على المنهج الوصفي بأداة الاستمارة على عينة قصدية قوامها 30 أسرة من حي 1006 مسكن بمدينة سطيف خلال الفترة من مايو إلى يوليو 2025. التساؤل الرئيسي يتمحور حول: ما الأدوار التي تقوم بها الأسرة الجزائرية لوقاية أبنائها من الجرائم السيبرانية؟ وينضوي تحته تساؤلات فرعية تتناول الأساليب المتبعة والوسائل المستخدمة والصعوبات التي تواجهها. أثبتت النتائج أن الأسر تعتمد على المراقبة والحوار والتوعية والقيم الأخلاقية، لكنها تفتقر إلى استخدام التقنيات الحديثة والدعم المجتمعي المناسب.

الكلمات المفتاحية:

الأسرة الجزائرية؛

الجرائم السيبرانية؛

حماية الأطفال؛

الوقاية الرقمية؛

التنشئة الاجتماعية؛

ABSTRACT:

The study aims to analyze the roles of Algerian families in protecting children from cybercrimes within the context of widespread digital applications and platforms. It employs a descriptive approach using questionnaires administered to a purposive sample of 30 families from the 1006-housing district in Setif city during May-July 2025. The primary research question centers on: What roles do Algerian families perform to safeguard their children from cybercriminal activities? This encompasses secondary questions addressing methods used, means employed, and challenges encountered. Results demonstrate that families rely on monitoring, dialogue, awareness-raising, and moral values, yet lack modern technological tools and adequate community support.

Keywords:
Algerian families,
Cybercrimes,
child protection,
Digital prevention,
Social upbringing,

* مراد بوطعوش.

مقدمة:

يشهد العالم خلال السنوات الأخيرة تطوراً كبيراً في مجال التكنولوجيا، والاتصال، والمعلومات. حيث أصبحت الوسائط الرقمية، وشبكة الإنترنت جزءاً أساسياً من حياة الأفراد، مما أثر بعمق على أنماطهم الاجتماعية، والسلوكية. أدت هذه الطفرة إلى إعادة تشكيل بنية العلاقات الاجتماعية داخل المجتمعات، ووضع تحديات جديدة أمام المؤسسات الاجتماعية، والتربوية، والأسرية التي لم يعد يقتصر دورها على المهام التقليدية فقط، بل باتت مطالبة قبل أي وقت مضى بإعداد الابناء للتفاعل الأمني، والمسؤولية داخل الفضاء الرقمي، ووسط هذا التحول السريع يمثل الاطفال الفئة الأكثر تأثراً بعالم التكنولوجيا الحديثة نظراً لطبيعتهم النفسية، والسلوكية التي تتسم بالفضول، وحب الاكتشاف لكنها في الوقت نفسه تعاني من قلة الخبرة، والوعي بالمخاطر المحتملة.

على الرغم من أن الإنترنت يوفر للشباب إمكانيات متنوعة للتعلم، والترفيه، والتواصل الاجتماعي، إلا أنه يشكل تهديداً فعلياً بسبب ما يحتويه من مخاطر مثل التنمر الإلكتروني، الابتزاز، التحريض على العنف، الاستدراج الجنسي، وحتى دفعهم نحو أنشطة غير قانونية. هذه التحديات جعلت الجرائم الإلكترونية الموجهة ضد الشباب ظاهرة اجتماعية تحتاج إلى الدراسة، والتحليل.

استناداً إلى هذه الفكرة، فإن موضوع حماية الابناء من الجرائم الإلكترونية يكتسب أهمية خاصة مع وجود فجوة كبيرة في الوعي الرقمي بين العديد من أولياء الأمور، إضافةً إلى ضعف التكوين المؤسساتي في التربية السيبرانية. يُظهر واقع المجتمع الجزائري اليوم أن الشباب يجد نفسه في مفترق طرق بين الفرص التي يمنحها العصر الرقمي للتعلم، والانفتاح، وبين التهديدات الرقمية المتزايدة التي قد تؤثر عليه نفسياً، واجتماعياً، وأخلاقياً.

اشكالية الدراسة:

شهدت شبكة الإنترنت تحولات عميقة أحدثت تأثيرًا جذريًا على مختلف مجالات الحياة، حيث ساهمت في تعزيز التواصل بين المجتمعات، وساعدت في تبادل الثقافات، والأفكار عبر الحدود، باعتبارها إحدى أبرز أدوات العولمة، وأدت الإنترنت دورًا محوريًا في تسريع وتيرة هذا التحول، لتصبح أداة أساسية للتواصل، والتعليم، والاقتصاد، والإعلام. كما أتاح انتشارها إنشاء فضاء رقمي غير محدود تجاوز العقبات الجغرافية، مما جعل العالم بمثابة قرية صغيرة تُنقل فيها المعلومات بسرعة فائقة، وغير مسبوقة.

مع التقدم المستمر في تقنيات المعلومات، والاتصالات باتت الإنترنت جزءًا لا غنى عنه من حياتنا اليومية. لقد سهّلت عملية التواصل بين الأفراد على نحو غير مسبوق، إلا أن هذا التقدم صاحبه ظهور تحديات جديدة أبرزها انتشار الجرائم الإلكترونية. هذه الظاهرة لم تعد مرتبطة بمكان، أو زمان معين، بل أصبحت تمس جميع المجتمعات دون استثناء بما في ذلك الجزائر، ومدينة سطيف بشكل خاص، وتتجسد أشكال هذه الجرائم في الاحتيال الإلكتروني، الاختراق، الابتزاز، التشهير على الإنترنت، استغلال الشباب من خلال مواد غير لائقة، أو عبر الاستدراج إلى جانب إساءة استخدام البيانات المسروقة لأغراض إجرامية مثل التزوير. هذه التأثيرات لا تطال الأفراد فقط، بل تؤدي أيضًا إلى خسائر جسيمة للدولة الجزائرية.

انطلاقًا مما سبق تتبلور مشكلة الدراسة حول السؤال الرئيسي التالي:

–ما هي الأدوار التي تقوم بها الاسرة الجزائرية لوقاية أبنائها من الجرائم السيبرانية؟

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال الأهمية الكبيرة لموضوعها، والذي يتناول **الادوار التي تقوم بها الاسرة الجزائرية في وقاية الأطفال من الجرائم السيبرانية**. هذه الظاهرة تتسبب في شرخ العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، وتؤدي إلى تدهور القيم الإنسانية، والأخلاقية، والاجتماعية الراسخة، مع استبدالها بقيم معاكسة تهدد التماسك المجتمعي، مما يستدعي تدخلاً من الاسرة، والتجمع لتقديم جهود متكاملة تتناسب مع حجم المشكلة، وللعمل على الحد منها إلى أدنى الحدود الممكنة.

تتجلى أهمية الدراسة أيضًا من خلال الشواهد الإحصائية حول معدلات الجريمة، والانحراف لدى مصالح الأحداث، والتي تُرصد عبر الجهات القضائية، والمحاكم المختصة على المستوى المحلي. هذه الدراسات الإحصائية تؤكد اتساع الظاهرة قيد البحث، مما يعكس ضرورة تناول الموضوع بالتحليل.

أهداف الدراسة:

أهداف الدراسة تُعدّ الركيزة الأساسية التي توجه الباحث خلال كافة مراحل بحثه، لذلك من الضروري أن يقوم بصياغتها بدقة ووضوح. بناءً على ذلك تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، والتي تشمل:

–التعرف على الأساليب التي تتبعها الاسرة الجزائرية لوقاية أبنائها من الجرائم السيبرانية.

–التعرف على الوسائل التي توفرها الاسرة الجزائرية من اجل وقاية أبنائها من الوقوع في الجرائم السيبرانية.

–التعرف على الصعوبات التي تواجه الاسرة الجزائرية في وقاية أطفالها من الوقوع في الجرائم السيبرانية.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

– تقوم الأسرة الجزائرية بأدوار متعددة وفعالة لحماية أطفالها من الجرائم السيبرانية.

الفرضيات الفرعية:

– تتبع الأسر الجزائرية أساليب عديدة لحماية أبنائها من الجرائم السيبرانية.

– تستخدم الأسر الجزائرية وسائل متعددة للوقاية من الجرائم السيبرانية التي قد يتعرض لها الأطفال.

– تواجه الأسر الجزائرية عدة صعوبات لوقاية اطفالها من الجرائم السيبرانية:

المنهج:

بما أن طبيعة موضوع البحث تُعتبر العامل الأساسي في تحديد نوع المنهج، وأدواته المستخدمة، تم اعتماد المنهج الوصفي في هذه الدراسة لتحليل تأثير المخاطر، والجرائم الإلكترونية على الابناء. حيث تندرج هذه الدراسة ضمن البحوث الوصفية التي تهدف إلى استقصاء الوقائع المرتبطة بفئة محددة من الأفراد. يُعرف المنهج الوصفي

بانتشاره الواسع في العلوم الاجتماعية، نظرًا لقدرته على تقديم وصف دقيق للظواهر، وتحليلها باستخدام الأساليب الكمية، والكيفية، مع مراعاة إجراء التفسير، والتحليل بناءً على منهجية منظمة، ودقيقة.

المبحث الاول: الجريمة السيبرانية:

المطلب الاول: تعريف الجريمة:

من منظور علم الاجتماع تُعد الجريمة شكلاً من أشكال الخروج عن قواعد السلوك التي يحددها المجتمع لأفراده، وهي مسألة اعتباريّة بحتة يُترك تقديرها للمجتمع نفسه الذي يمتلك السلطة العليا للتمييز بين أنواع السلوك المختلفة. كما أنه المسؤول عن تشجيع الالتزام ببعض الأنماط، وتحريم أنماط أخرى عند اعتبارها خروجاً عن النظم التي وضعها، وانحرافاً عن المسارات التي اعتمدها، فالمجتمع يرى في هذه الأفعال تهديداً لوجوده، واستقراره.[1]

المطلب الثاني: الجرائم السيبرانية:

عرف الفقيه ميرو الجريمة بأنها فعل إجرامي يُرتكب باستخدام الحاسب الآلي كأداة رئيسية، ويمكن أيضاً تعريفها على أنها مختلف أشكال السلوك الإجرامي التي تُنفذ، باستخدام تقنيات المعالجة الآلية للبيانات.[2]

كل فعل غير مشروع يتطلب معرفة مرتبطة بتكنولوجيا كما عرّفها الفقيه باركر، حيث تُعتبر هذه المعرفة الآلية بدرجة كبيرة ضرورية لارتكاب الفعل من جهة، ولتعقبه، والتحقيق فيه من جهة أخرى. [3]

هناك توجه فقهي ينظر إلى الجريمة المعلوماتية من منظور واسع. حيث يعتبرها تشمل جميع أشكال السلوك، أو الأفعال غير المشروعة التي يتم ارتكابها باستخدام جهاز الحاسوب.[4]

يرى بعض الفقهاء أن التعريف الذي تبنته منظمة الأمم المتحدة خلال مؤتمرها العاشر لمنع الجريمة المنعقد في فيينا بين 10 و17 أبريل 2000، يمكن اعتباره خلاصة تُلخص المفاهيم السابقة المتعلقة بجرائم الحاسوب، وشبكاته. حيث وُصفت بأنها جريمة يُمكن ارتكابها باستخدام نظام حاسوبي، أو شبكة حاسوبية، أو ضمن نظام حاسوب، وتشمل هذه الجرائم بصورة أساسية كل الأفعال الإجرامية الممكن وقوعها في بيئة إلكترونية.[5]

المطلب الثالث: الدوافع لارتكاب الجريمة السيبرانية:

1-الدوافع المادية:

يُعدّ الدافع المادي من أبرز المحرّكات للجاني لارتكاب الجرائم الإلكترونية نظرًا للإغراءات الكبيرة التي يوفّرها الربح السريع، والممكن تحقيقه عبر هذه الوسيلة. هذا الدافع يدفع المجرم إلى تطوير مهاراته باستمرار لمواكبة أحدث الابتكارات التقنية، واستغلال الثغرات لتحقيق مكاسب بأقل مجهود ممكن مع الحرص على عدم ترك أي أثر خلفه. يمكن أيضًا تحقيق مكاسب مادية من خلال المساومة على البرامج، أو البيانات التي يستحوذ عليها بطرق غير قانونية عبر أجهزة الكمبيوتر.

2-الدوافع الذهنية:

تتمحور هذه الدوافع حول المتعة، التحدي، والرغبة في فهم الأنظمة المعلوماتية، وإثبات الذات. قد يكون هذا الدافع ناشئًا عن شغف كبير بالإلكترونيات، ورغبة في تحدي تعقيدات الأنظمة التقنية، والتغلب عليها. ان

اختراق الأنظمة الإلكترونية، وكسر الحواجز الأمنية المحيطة بها يمكن أن يشكّل مصدرًا للتسلية، والمتعة بالنسبة لبعض الاطفال، ويملأ أوقات فراغهم بمغامرات تقنية مليئة بالإثارة. كما قد يدفع الفضول، للمجرمين الإلكترونيين لارتكاب مثل هذه الأفعال بهدف تجاوز الأنظمة الإلكترونية، والتفوق عليها، حيث يسعون من خلال ذلك إلى إثبات جدارتهم، وقدرتهم على التعامل مع أحدث الوسائل التكنولوجية.[6]

3-دافع التعاون والتواطؤ:

تتكرر هذه الأنواع من الجرائم الإلكترونية بشكل ملحوظ، وغالبًا ما يتم تنفيذها عبر تعاون بين مختص في الأنظمة المعلوماتية يتولى الجانب الفني للمخطط الإجرامي، وشريك آخر قد يكون من داخل، أو خارج المؤسسة المستهدفة يتولى تغطية عمليات التلاعب، وتحويل العوائد المالية. عادةً ما يقوم هؤلاء الأفراد بالتسلل إلى الأنظمة، ويتبادلون المعلومات بانتظام حول أنشطتهم، ورغم أن هذه الدوافع تُعتبر من أبرز الأسباب وراء ارتكاب الجرائم الإلكترونية.[7]

المطلب الرابع: أساليب ووسائل الوقاية من الجريمة:

رغم الجهود الدقيقة والموضوعية التي تبذلها المؤسسات المختصة، الا ان هناك خلل في توازن النظام الاجتماعي. لذا يجب التركيز على الإجراءات الوقائية التي تهدف إلى تقليل احتمالات وقوع الجرائم قبل حدوثها. لذلك هناك حاجة ملحة لاعتماد وسائل وقائية فعالة لمعالجة هذه القضايا بشكل شامل، ومستدام مثل:

1-تنمية النزعة القانونية لدى الأفراد:

مع الارتفاع المستمر في معدلات الجريمة، وتراجع القيم الأخلاقية لدى الأفراد برزت ضرورة تحميل الأفراد جزءًا من المسؤولية في الحفاظ على الأمن، والنظام العام خصوصًا في الأوقات التي تغيب فيها السلطات، أو يتعذر الوصول إليها بشكل سريع. ان مكافحة الجريمة يقوم على توعية الأفراد، وتنشئتهم ليصبحوا قادرين على تجنب المواقف التي قد تسهم في تحولهم إلى ضحايا، أو متسببين في الجرائم، ويتضمن ذلك اعتماد التدابير الوقائية، والابتعاد عن الأسباب، والعوامل التي قد تؤدي إلى مثل هذه السيناريوهات.[8]

2-الاعتماد على ثقافة المجتمع كأساس لاعتماد وسائل وقائية:

لا يمكن لسياسة الوقاية من الجريمة تحقيق النجاح إلا من خلال تحديد دقيق للمصالح التي يجب حمايتها أولاً. اذ ينبغي أن تكون السياسة الجنائية متصلة بخصوصيات النظام الاجتماعي، والديني، والعادات السائدة داخل المجتمع. حيث تختلف هذه العوامل من مجتمع إلى آخر، ويمكن للقانون الوضعي أن يستند إلى الشريعة الإسلامية بوصفها إطارًا مرجعيًا لصياغة نظام قانوني متكامل يهدف من خلال سياسة التجريم إلى تحقيق تنظيم مجتمعي، والحد من وقوع الجرائم الخطيرة.[9]

3-تطوير الأنظمة الوقائية والرقابية:

في سياق التدابير الحديثة بدأت السلطات الأمنية باستخدام تقنيات متطورة مثل كاميرات المراقبة في الأماكن العامة، والأسواق، والطرقات. هذه الوسائل تهدف إلى تسجيل الجرائم، والكشف عن مرتكبيها عند وقوعها مما

يعكس تصاعد ثقافة الوقاية في مواجهة الخطر المتزايد للجريمة على حساب بعض جوانب الخصوصية الفردية، ويرجع ذلك إلى الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية غير المستقرة التي أسهمت في دفع هذه التحولات الأمنية. [10]

المبحث الثاني: الاسرة

المطلب الاول: تعريف الاسرة:

هي الدرع الحصينة، وأهل الرجل وعشيرته، وتطلق على الجماعة التي يربطها أمر مشترك، وجمعها.[11]ويعرف أوجبران **نيمكسوف** الأسرة على انها: رابطة اجتماعية من زوج وزوجة وأطفالهما، أو بدون أطفال، أو من زوج بمفرده مع أطفاله أو زوجة بمفردها مع أطفالها.[12]

المطلب الثاني: وظائف الاسرة:

الأسرة هي الركيزة الأساسية التي يُشاد عليها هيكل المجتمع، وتتألف من أفراد يرتبطون بعلاقات القرابة، والمودة. فضلاً عن ذلك تؤدي الأسرة مجموعة من الوظائف الحيوية التي تساهم في تعزيز استقرار المجتمع وتنميته، وهي:

1-وظيفة التربية والتنشئة الاجتماعية واكتساب القيم:

الأسرة تعد اللبنة الأساسية في تشكيل الوعي الاجتماعي، حيث تسهم في تهذيب الفرد، وتعليمه آداب السلوك الاجتماعي، مما يمكنه من اكتساب ما يُعرف بالاتساق السلوكي. تقوم الأسرة بذلك من خلال تنمية قدرته على الانضباط الذاتي، والاجتماعي، وإتاحة الفرصة له للتعبير عن ذاته، وتدريبه على تحمل المسؤولية، فضلاً عن تهذيب سلوكياته بما يتماشى مع متطلبات المجتمع. [13]

2-الوظيفة الاقتصادية:

تعتبر الأسرة نظاماً اجتماعياً متكاملاً يقوم على تبادل المصالح، وتقديم المساعدات المادية بين أعضائها، فهي تحمل على عاتقها مسؤوليات كبيرة أبرزها توفير الرعاية الاقتصادية لأفرادها سواء كانوا صغاراً أم كباراً. كما تُعد وحدة اقتصادية متضامنة يتعاون أعضاؤها لتحقيق مصالح مشتركة تعود بالنفع على الجميع.

3-الوظيفة البيولوجية:

تشير وظيفة الإنجاب، والتكاثر إلى الدور الأساسي في ضمان استمرارية النوع البشري. حيث تسهم في حماية البشرية من خطر الانقراض، وتدعم بقاء الجنس البشري ضمن إطار يقره، ويشجعه المجتمع. كما تساهم هذه الوظيفة في تزويد المجتمع بالطاقات البشرية التي يحتاجها لاستمراره، ونموه. بذلك يتجاوز الزواج كونه مجرد ظاهرة بيولوجية ليصبح ظاهرة اجتماعية ذات أبعاد متعددة.

4-الوظيفة النفسية:

الوظيفة النفسية هي الوظيفة التي تعكس حاجة الفرد إلى الشعور بالأمان، الحب، الاحترام، والتقدير، حيث تعد الأسرة المصدر الرئيسي، والابتدائي الذي يتيح تحقيق هذه الحاجات النفسية، بالإضافة إلى دورها في تلبية الاحتياجات الاجتماعية، الثقافية، والاقتصادية، تبرز الأسرة كركيزة أساسية للإشباع العاطفي. [14]

المطلب الثالث: أدوار الاسرة:

1-التربية الدينية:

وذلك بتعليم الطفل اساسيات الدين، ومعرفة الحلال، والحرام...الخ.

2-التربية السلوكية:

دور الاسرة عامة، والام خاصة تكمن في تبني السلوكات الطيبة السوية، وزرعها، وتنميتها، وبنفس الوقت اجتناب أي سلوك غير سوي، وذلك من خلال مراقبة، وملاحظة سلوك، وتصرفات الطفل، وتوجيهه في ذات الوقت الى ضرورة تعديل، وتصحيح السلوك غير المرغوب، وتعزيز السلوك المرغوب.

3-التنشئة الاجتماعية:

في المقابل يري **بارسونز** التنشئة الاجتماعية بأنها عبارة عن عملية تعليم تعتمد على التلقين، والمحاكات، والتوحد مع الانماط العقلية، والعاطفية، والاخلاقية عند الطفل، والراشد، وهي عملية تهدف إلى إدماج عناصر الثقافة في نسق الشخصية، وهي عملية مستمرة لا نهاية لها. [15]

4-مواجهة تحديات العالم الرقمي وحماية أبنائها.

1. التعرف على المخاطر، والفرص التي قد يواجهها أبناؤهم عند استخدام الإنترنت، بما يشمل فهم التهديدات المحتملة، وكيفية التعامل معها.

2. المشاركة النشطة في الأنشطة الرقمية التي يقوم بها أطفالهم، مثل المحتوى الذي يشاهدونه، أو يُنشئونه، والخدمات، والمنصات، والألعاب المستخدمة، بالإضافة إلى الأشخاص الذين يتفاعلون معهم. من المفيد أن يقوم أولياء الأمور بتجربة الخدمات، والأنشطة التي يستخدمها أبناؤهم.

3. التعرف على المواقع، والألعاب ذات المحتوى التعليمي، والترفيهي الأكثر فائدة، والتي يمكنهم مشاركتها مع أطفالهم. عادةً ما تحتوي هذه المنصات على صفحات متخصصة للأمان تشمل روابط أدوات واضحة للإبلاغ، وإرشادات مُصممة خصيصًا للأطفال، وأولياء أمورهم.[16]

المطلب الخامس: أساليب التربية الوالدية في العصر الرقمي:

1-أسلوب التثقيف والتوعية:

باتت الثقافة الرقمية ضرورة أساسية للأطفال في العصر الحديث، ولم تعد تقتصر على كونها مجرد وسيلة ترفيه، أو رفاهية. فقد أصبح من الضروري أن يمتلك أبناؤنا فهمًا عميقًا لأبعاد الثقافة الرقمية، ليتمكنوا من مواكبة التطورات التكنولوجية السريعة، والتعامل بوعي، وأمان مع مختلف المجالات الرقمية. كما يجب العمل على بناء وعي مستدام لدى الأطفال يوجههم نحو تجنب استخدام المواقع، والتطبيقات غير الآمنة، وغير الأخلاقية، وتعريفهم بأهم هذه المواقع، وكيفية التفريق بينها. [17]

2-أسلوب الضبط التربوي:

يُظهر النهج الصحيح في التربية أهمية استخدام أساليب تتسم بالضبط، والتوجيه، والإرشاد، من خلال متابعة سلوك الطفل، وضمان استمراره على مسار سلوكي مرضٍ بالنسبة للوالدين، مع تجنب التعامل بالقسوة، أو العقاب الشديد. هذه الأساليب تعتبر نموذجًا صحيًا لتربية الأطفال، وبالنسبة للأطفال الذين يرتكبون مخالفات، أو أخطاء يُستخدم التأديب، والعقاب بشكل متوازن كوسيلة تعليمية تساعدهم على إدراك الفرق بين الصواب، والخطأ.[18]

المبحث الثالث: الطفولة:

المطلب الأول: مراحل الطفولة:

يمكن تعريف مرحلة الطفولة بأنها أول مرحلة من المراحل الإنمائية العمرية التي يمر بها الإنسان، وتبدأ من لحظة الولادة، وحتى سن البلوغ، ويتحدد معناها اللغوي، بالفترة الزمنية بين ولادة الإنسان طفلا حتى وصوله إلى مرحلة البلوغ، وقد قسم علماء النفس الطفولة إلى عدة مراحل:

- **مرحلة المهد:** وتبدأ من ولادة الطفل حتى بلوغ سنتين.
- **مرحلة الطفولة المبكرة:** وتمتد من سن سنتين إلى سن ثمانية سنوات.
- **مرحلة الطفولة المتأخرة:** وتستغرق من سن ثمانية سنوات حتى بلوغ سن أثنى عشر عاما.
- **مرحلة المراهقة:** وهي سن أثنى عشر عاما إلى سن ثمانية عشر عاما. [19]

المطلب الثاني: حاجات الطفل:

1-حاجات الأطفال الجسمية والنفسية:

يولد الطفل وهو لا يد رك حاجاته الجسمية، والنفسية، وانما يتولى الوالدان، بالفطرة توفير هذه الحاجات شأنه شأن كل الكائنات، والتي تؤهله للاستمرار في الحياة، والنمو، وتوفير حاجاته.

2-حاجات فيسيولوجية:

وهي الحاجات التي تصدر عن البناء البيولوجي للكائن الحي، وقد يطلق عليها اسم الحاجات الأولية فهي ضرورية لبقاء الفرد كحاجته للهواء، والماء، والغذاء، والنوم...الخ.

3-حاجات نفسية اجتماعية:

وهي الحاجات التي يكتسبها الفرد، ويتعلمها من خلال التفاعل الاجتماعي مع المجتمع الذي يحيط به، وتحقق قدرا من الانسجام الاجتماعي بين أعضاء الجماعة، كالحاجة للأمن، والحب، والتقدير، والمعرفة.

- فهو يحتاج إلى القبول من أعضاء مجموعته، ويحتاج إلى الأمن، والوقاية.
- يحتاج إلى فرص للأعمال المستقلة، واتخاذ القرارات المستقلة مع تقدير الآخرين، ومراعاة حقوقهم.
- يحتاج إلى الشعور، بأنه شخص مهم، ومقبول اجتماعيا، ويحتاج للتقدير الاجتماعي من رفقائه.[20]

المطلب الثالث: تدرج الحاجات عند ماسلو:

وقد توصل المفكر، وعالم النفس "**ماسلو**" إلى نظرية هرمية الحاجات، فاتضح أن هناك نوعا من التدرج المتتالي للحاجات، حيث ترتقي حاجات الفرد في شكل نظامي متدرج، ومتتالي من الحاجات الأدنى إلى الحاجات الأعلى، وذلك طبقا لدرجة أهميتها، وقد جعل "ماسلو" الحاجات الفيسيولوجية في قاعدة الهرم، ثم يعلوها حاجات الأمن، وهما من الحاجات الشخصية، ثم يعلو ذلك الحاجات الاجتماعية، وتتكون من حاجات الحب، والانتماء أولا، ثم يتلوها حاجات تقدير الذات كما هو في الشكل:

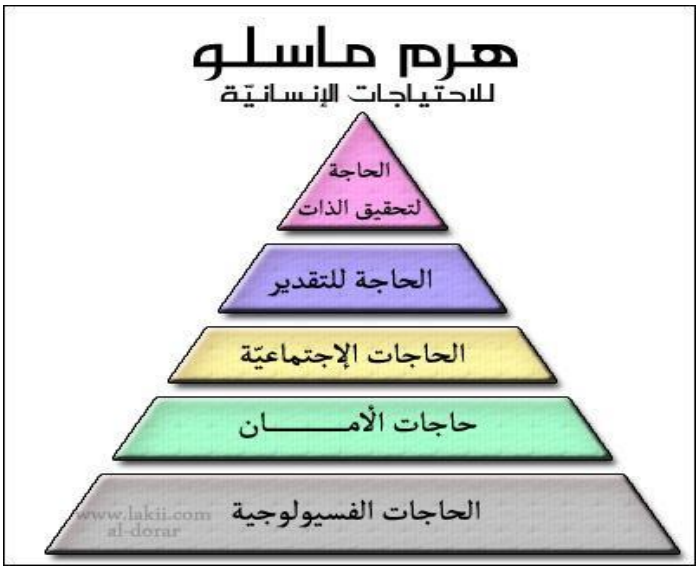

الشكل يوضح هرم ماسلو للاحتياجات ال إنسانية،[21]

وبالنظر إلى سلم الحاجات "لماسلو" فإن الطفل بحاجة إلى تحقيق الذات، ولا يتأتى ذلك إلا إذا تحقق لديه الإشباع الثقافي عن طريق الوالدين، أو المحيط الخارجي.[22]

المبحث الرابع: مجالات الدراسة:

نظرا لأن موضوع الدراسة يبحث عن" **الدور الذي تقوم به الاسر الجزائرية لوقاية ابنائها من ظاهرة الجرائم الالكترونية**" فانه يتعذر إجراء الدراسة الميدانية على كافة أسر الجزائر، وصعوبة وصف عدد المبحوثين في كل ولاية، وذلك راجع إلى محدودية الامكانيات. لذلك قمنا بتحديد مدينة سطيف كمجال للدراسة، وأخذ عينة من أسر حي 1006 مسكن للدراسة الميدانية، بحيث أن هذا المجال هو ذو بعدين زماني ومكاني حددناه وفق ما يخدم أهداف البحث كالآتي:

1-المجال الزمني:

انطلقت الدراسة الميدانية بتاريخ 15 ماي 2025 واستمرت لغاية 24 جويلية 2025 ودامت بالتقريب حوالي ثلاث أشهر مكنتني من اجراء الدراسة، وجمع البيانات، وتحليلها، وتفسيرها، وتقديم النتائج النهائية للبحث.

2-المجال المكاني:

يقع حي 1006 مسكن في الجهة الغربية من مدينة سطيف، ويعد من الاحياء الكبرى التي أنشئت ضمن مشاريع الإسكان الحضري، ويتميز الحي بتخطيط عمراني منظم، حيث يتكون من عمارات سكنية متعددة الطوابق، ويضم مجموعة من المرافق الحيوية التي تخدم سكانه من الشمال يحده حي حشمي، وحي الهضاب، ومن الجنوب حي 1014.من الشرق عين الموس اما من الغرب فيحده حي أولاد براهم، والراس يدور.

3-مجتمع الدراسة:

ولكي تكون الدراسة علمية، وعملية، ولكي يصل الباحث إلى نتائج واقعية، وموضوعية عن موضوع الدراسة، لا بد له من تحديد المجتمع الأصلي للدراسة، تحديدا دقيقا، وواضحا. حيث أنه يسمح بتحديد نوع العينة المطلوبة للاختبار، ولجمع المعطيات المطلوبة من أفرادها عن طريق استخدام الوسائل، والأدوات المناسبة، حيث تمثل مجتمع الدراسة في أسر حي 1006 مسكن بمدينة سطيف، والتي بلغ عدد أسر هذا الحي وفق إحصاء تعداد السكان لهذه السنة 1006 أسرة.

4-عينة البحث وخصائصها:

وعلى هذا الأساس يتضح أن مجتمع الدراسة هو مجتمع حجمه 1006 أسرة، لذلك تم اللجوء إلى طريقة "**العينة العرضية** " التي تتوفر بها خصائص الظاهرة الراهنة، والتي يعتبر البعض أن بإمكانها إعطاء نتائج جيدة تخدم أهداف البحث بطريقة أفضل من العينات الاحتمالية شرط اختيار وحداتها بشكل صحيح، وقد أخذنا 30 أسرة من مجتمع الدراسة، وقدرت عينة الدراسة ب 30 مفردة.

5-الأدوات المستخدمة في البحث:

تعد أدوات جمع البيانات الطريقة الأساسية للحصول على المعلومات، والحقائق، لذا فإن طبيعة الموضوع هي التي تفرض علينا انتقاء الأداة، أو التقنية الملائمة لجمع البيانات، والحقائق من الميدان، ومن خلال هذه الظاهرة استعنا بأداة واحدة وهي:

5-1-الاستمارة:

تعتبر الاستمارة من أكثر أدوات جمع البيانات استخداما وشيوعا في البحوث الاجتماعية، وهذا راجع إلى المميزات التي تحققها هذه الأداة بالنسبة لاختصار الجهد، والتكلفة، أو سهولة معالجة بياناتها بالطرق الإحصائية، وفي ضوئها حاولنا تعديل ما أمكننا تعديله في صياغة الأسئلة، ثم توزيع الاستمارة النهائية في فترة لاحقة وجمع ما أمكننا جمعه طبعا على عينة الدراسة فقد تم توزيع 30 استمارة على عينة الدراسة، وتم استرجاع كل الاستمارات.

المبحث الخامس: نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات:

***1-أظهرت نتائج الفرضية الفرعية الأولى، التي مفادها ان الاسر الجزائرية تتبع أساليب عديدة لحماية أبنائها من الجرائم الالكترونية وتبين لنا من خلال استجابات المبحوثين ما يلي:**

اظهرت الدراسة أن 74.3% من الأولياء يحرصون على مراقبة أبنائهم، ما يعكس مستوى لا بأس به من الوعي بمخاطر المحتوى الرقمي.

2-كشفت النتائج أن 70.3% من المشاركين يخصصون وقتًا للحوار مع أبنائهم حول مخاطر الإنترنت والجرائم الإلكترونية، وهو مؤشر إيجابي يعزز التواصل داخل الأسرة.

3-بينت الأرقام أن 65% من الأولياء يعتمدون على وضع قواعد لتنظيم استخدام الإنترنت، مما يبرز توجهًا نحو تحقيق نظام رقمي منضبط داخل الأسرة.

4-أوضحت الدراسة أن 88.7% من العينة يستخدمون أمثلة واقعية لتحذير أبنائهم من الابتزاز والنصب الإلكتروني، وهو دليل على إدراك علمي واضح للمخاطر الرقمية.

5-أظهرت النتائج أن 90.9% من المشاركين يشرحون لأبنائهم أهمية حماية الخصوصية الرقمية، مما يعكس اهتمامًا كبيرًا بتوعية الأبناء بهذه الجوانب الحيوية.

6-تبين أن 77% من الأولياء يعملون على تعليم أبنائهم كيفية الإبلاغ عن المحتوى المسيء أو التعامل مع الأشخاص المشبوهين، مما يدل على نهج وقائي فعّال.

7-اكتُشف أن فقط 24.6% من المشاركين يعتمدون على تطبيقات الرقابة الأبوية، وهو ما يعكس ضعفًا نسبيًا في استخدام الوسائل التقنية الحديثة لضمان الحماية.

8-لوحظ أن هناك اعتمادًا محدودًا على الأساليب التشاركية والبناءة مثل مصاحبة الأبناء وتنمية القيم، في مقابل الاستمرار في تطبيق بعض الأساليب التقليدية كمنع استخدام الهاتف بشكل كامل.

***نستنتج من نتائج الفرضية الفرعية الاولى ان المبحوثين:**

تظهِر دراسة حديثة أن معظم الأسر الجزائرية تعي جيدًا أهمية الرقابة الأسرية على الحسابات الرقمية لأبنائها، حيث تُخصص غالبية الأسر وقتًا لمناقشة المخاطر المرتبطة بالإنترنت والجرائم السيبرانية مع أبنائهم. إلى جانب ذلك، تضع العديد من العائلات قواعد واضحة لاستخدام الإنترنت، وتلجأ لنقل أمثلة واقعية تعزز التوعية الفعالة باستخدام تجارب ملموسة. نسبة كبيرة من أولياء الأمور يركزون على شرح أهمية حماية الخصوصية الرقمية لأبنائهم، بالإضافة إلى تعليمهم كيفية الإبلاغ عن المحتوى المسيء أو التعامل مع الأشخاص المشبوهين عبر الإنترنت.

وتكشف الإجابات الواردة من المشاركين عن تفضيلات مختلفة للأساليب التربوية من وجهة نظرهم. هذه الأساليب شملت الرقابة المباشرة كطريقة سريعة وفورية، مثل مراقبة استخدام الهاتف أو منع الوصول إليه، وأيضًا التوعية الحوارية وتعزيز قيمة الأخلاق كحلول طويلة الأمد ذات تأثير أعمق. من الملاحظ أن هناك وعيًا واضحًا بأهمية تحقيق التوازن بين الرقابة والأسس القيمية والوجدانية، إلا أن الاعتماد المبالغ فيه على الرقابة قد يعكس نقصًا في الأدوات التربوية البديلة لدى بعض الأسر.

تشير أيضًا النتائج إلى توجه الأغلبية نحو الإجراءات القانونية، مثل الإبلاغ عن الجرائم الإلكترونية، باعتبارها الأولوية الأساسية عند وقوع أي حادث سيبراني. ومع ذلك، يُلاحظ ضعف الدور المخصص للدعم النفسي والمرافقة

العاطفية، وهو جانب يحمل أهمية كبيرة في توفير الحماية النفسية للأطفال. غياب هذا الدعم قد يضع الطفل في مواجهة خطر نفسي مضاعف حتى بعد اتخاذ الإجراءات القانونية.

كما يظهر مثال واحد لتطبيق عقوبة على الطفل ووالدته كاستجابة انفعالية غير مدروسة، وهو ما قد يؤدي إلى تفاقم المشكلة خصوصًا إذا تم تحميل الضحية المسؤولية بدلًا من توفير الدعم.

***2-بخصوص نتائج فرضيتنا الفرعية الثانية، التي مفادها ان الاسر الجزائرية تستخدم وسائل متعددة للوقاية من الجرائم الالكترونية التي قد يتعرض لها الأطفال. وتبين لنا من خلال استجابات المبحوثين ما يلي:**

اظهرت النتائج أن 24.6% فقط من المشاركين يستخدمون تطبيقات الرقابة الأبوية، مما يعكس ضعفًا في الاستفادة من الأدوات التكنولوجية لحماية الأطفال.

2-كشف التحليل أن 62.9% من أولياء الأمور يدركون نوع التطبيقات والمواقع التي يتصفحها أطفالهم، وهو مؤشر على متابعة جزئية للنشاط الرقمي.

3-تبين أن 65.5% من أولياء الأمور يتابعون الأخبار والحملات التوعوية المتعلقة بالأمان الرقمي، مما يظهر اهتمامًا واضحًا بالتثقيف الوقائي في المجال الرقمي.

4-سجَّلت النتائج أن 68.2% من أولياء الأمور يحثون أطفالهم على التحقق من مصادر المعلومات قبل التعامل معها، مما يعزز مهارات التفكير النقدي لدى الأبناء.

5-أشارت البيانات إلى أن 71.9% من أولياء الأمور يفرضون قيودًا زمنية على استخدام الإنترنت كإجراء لضبط السلوك الرقمي للأطفال.

6-أوضحت نسبة كبيرة بلغت 88% من المشاركين أنهم يقدمون لأطفالهم إرشادات واضحة حول السلوك الرقمي، مما يدل على ارتفاع مستوى الوعي التربوي.

7-كشفت الإحصائيات أن 12% فقط من المشاركين قاموا بإشراك أبنائهم في ورش توعوية حول الأمن السيبراني، مما يُظهر قصورًا في تفعيل الدور المؤسساتي لتعزيز هذا الجانب التكويني.

8-برزت وسائل مثل التوعية، الحوار، والتربية القيمية كآليات فعالة لكنها لم تحظَ بالاستثمار الكافي، مما يعكس إدراكًا جزئيًا لأهمية تطوير الوعي الداخلي للأطفال

***نستنتج من نتائج الفرضية الفرعية الثانية ان المبحوثين:**

هناك مجموعة صغيرة من أولياء الأمور تعتمد على برامج أو تطبيقات الرقابة الوالدية لمتابعة نشاط أبنائهم على الإنترنت، كما أن نسبة قليلة منهم تشجع أبناءها على المشاركة في دورات أو ورش توعوية حول الأمن السيبراني. من جهة أخرى، نجد أن غالبية أولياء الأمور يدركون طبيعة التطبيقات والمواقع التي يستخدمها أطفالهم ويتابعون باستمرار الأخبار والحملات التوعية بشأن الجرائم الإلكترونية التي تستهدف الأطفال. العديد منهم يشجع أبنائه على التحقق من مصادر الأخبار والروابط قبل التفاعل معها، وهناك نسبة كبيرة ممن يضعون قيودًا على استخدام الإنترنت في أوقات محددة كأوقات النوم أو الدراسة.

بالإضافة إلى ذلك، يقوم معظم أولياء الأمور بتوجيه أطفالهم حول ما يمكن وما لا يمكن مشاركته عبر الإنترنت. ومع ذلك، تُشير الإجابات إلى أن المراقبة المباشرة تُعد الوسيلة الأكثر استخدامًا مقارنة بأدوات التربية الحديثة أو الموازنة، كالتثقيف الرقمي والتربية الوقائية. كما أن ظهور نسبة من المشاركين الذين أجابوا بـ "لا أعلم" يعكس الحاجة الماسة لتوعية أولياء الأمور وتدريبهم على أفضل الوسائل لحماية أبنائهم في العالم الرقمي.

***3-بخصوص نتائج فرضيتنا الفرعية الثالثة: التي مفادها ان الاسر الجزائرية تواجه عدة صعوبات لوقاية اطفالها من الجرائم الالكترونية. وتبين لنا من خلال استجابات المبحوثين ما يلي:**

1-أظهرت النتائج أن 82.9% من الأولياء يواجهون صعوبة في مواكبة التطورات التكنولوجية، الأمر الذي يمثل تحدياً في متابعة تطور الأبناء بشكل فعال.

2-أشارت البيانات إلى أن 72% من الأولياء يفتقرون إلى القدرة على التمييز بين التطبيقات الآمنة والخطيرة، مما يعكس ضعفاً في المهارات الرقمية الأساسية لديهم.

3-كشفت النتائج أن 55.5% من الأولياء يخشون أن يؤدي مراقبة أطفالهم إلى فقدان الثقة، وهو ما يبرز إشكالية قيمية تؤثر على طبيعة العلاقة داخل الأسرة.

4-تبين أن 30.2% من الأولياء يجدون صعوبة في فتح حوار مع أبنائهم حول الجرائم الإلكترونية، ما يشير إلى وجود عوائق في التواصل بينهم.

5-أظهرت البيانات أن 69.2% من المشاركين يعتبرون وضع قواعد واضحة وثابتة للاستخدام الآمن للإنترنت داخل الأسرة أمراً صعباً، مما يعكس ضعفاً في الضبط الرقمي.

6-وضحت النتائج أن 77% من الأولياء يشعرون بالخجل أو العار إذا وقع أحد أطفالهم ضحية لجريمة إلكترونية، مما قد يكون عائقاً أمام الإبلاغ عنها.

7-أظهرت الدراسة أن 81.3% من الأولياء يواجهون نقصاً كبيراً في الدعم المجتمعي المتعلق بالتثقيف الرقمي، ما يجعلهم يتحملون عبء مواجهة هذه التحديات بمفردهم.

8-لوحظ غياب واضح للإجراءات النفسية والتربوية، مثل توفير الدعم النفسي والحوار والتوجيه، لدى غالبية المشاركين، الأمر الذي يكشف عن ضعف في إدراك أهمية البعد العاطفي والنفسي لمثل هذه القضايا.

9-كان الإبلاغ عن الجريمة الاستجابة الأكثر تكراراً بتسجيل 26 حالة من أصل 30، مما يعكس ارتفاع مستوى الوعي بأهمية الحلول القانونية والرسمية في مواجهة هذه المشكلات.

***نستنتج من نتائج الفرضية الفرعية الثالثة أن المبحوثين:**

يشعر معظم أولياء الأمور بالتحديات التي يفرضها التطور السريع للتكنولوجيا والتطبيقات الرقمية، حيث يواجهون صعوبة في التمييز بين التطبيقات الآمنة لأبنائهم، ويخشون تأثير المراقبة على علاقتهم مع أطفالهم. كما يجدون مشقة في وضع قواعد ثابتة لاستخدام الإنترنت داخل الأسرة. إلى جانب ذلك، تعاني الأغلبية الساحقة من شعور بالخجل أو الإحراج في حال تورط أبنائهم في جرائم إلكترونية، الأمر الذي يمنعهم في كثير من الأحيان من

تقديم بلاغ للجهات المختصة. كما يبرز نقص واضح في الدعم المجتمعي لتعزيز الثقافة الرقمية، مع وجود نسبة ضئيلة فقط ممن يواجهون صعوبة في فتح حوار صريح مع أبنائهم حول المخاطر الإلكترونية.

أظهرت إجابات المشاركين توجهًا تربويًا متوازنًا يتمثل في التركيز على وسائل التواصل الإيجابي مثل الحوار، المصاحبة، وبناء الثقة، جنبًا إلى جنب مع أدوات المراقبة والتوعية. ومع ذلك، يمكن ملاحظة ضعف الإشارة إلى جوانب مهمة مثل التعاون المشترك مع المدارس والجمعيات أو الاستفادة من التكنولوجيا الإيجابية من خلال التطبيقات والدورات التكوينية.

***النتائج العامة للدراسة:**

-اتضح أن الأولياء يلعبون دورًا مهمًا في مراقبة أبنائهم أثناء استخدام المحتوى الرقمي، مما يشير إلى مستوى معين من الوعي بخطورة هذا المجال. كما يُظهر تخصيصهم وقتًا للحوار مع الأبناء حول مخاطر الإنترنت والجرائم الإلكترونية جانبًا إيجابيًا في تعزيز التواصل داخل الأسرة.

-يُبرز استخدام الأولياء أمثلة واقعية لتحذير أبنائهم من الابتزاز والنصب الإلكتروني إدراكًا علميًا للمخاطر المرتبطة بالفضاء الرقمي. بالإضافة إلى ذلك، يُلاحظ اهتمام ملحوظ لدى الأولياء بتوعية أبنائهم حول حماية الخصوصية الرقمية من خلال الشرح المستمر.

-الأولياء أيضًا يضعون قواعد واضحة لاستخدام الإنترنت داخل الأسرة، وهو مؤشر على توجه نحو التنظيم الرقمي. كما أنهم يُعلمون الأبناء كيفية الإبلاغ عن المحتوى المسيء أو الأشخاص المشبوهين، ما يجعل هذا السلوك وقائيًا ومهمًا.

-وتبدو متابعة الأولياء لأنواع التطبيقات والمواقع التي يتابعها أطفالهم جزئية، ولكنها تُظهر درجة من الإشراف الرقمي. علاوة على ذلك، يُساهم انخراط الأولياء في متابعة الأخبار والحملات التوعوية في تعزيز ثقافتهم الرقمية الوقائية.

-يشجع الأولياء أطفالهم على التحقق من مصادر المعلومات قبل التعامل معها، في خطوة لتعزيز التفكير النقدي لديهم. كما يضعون قيودًا على استخدام الإنترنت في أوقات معينة للتحكم في السلوك الرقمي ويقدمون توجيهات واضحة تعكس وعيًا تربويًا متقدمًا.

-من ناحية أخرى، يواجه الأولياء صعوبة في مواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة، مما يحد من قدرتهم على متابعة احتياجات أبنائهم الرقمية. كما يعانون من نقص المهارات الأساسية للتمييز بين التطبيقات الآمنة والخطيرة.

-الشعور بالحرج والعار في حال تعرض الأبناء لجريمة إلكترونية قد يشكل عائقًا أمام الإبلاغ عنها. ويزداد التحدي أمام الأسر نتيجة ضعف الدعم المجتمعي فيما يتعلق بالتثقيف الرقمي، وهو ما يجعلها تواجه هذه المسؤولية بمفردها.

خاتمة:

من خلال ما سبق نستخلص ان هذه الدراسة تركز على تحليل دور الأسرة الجزائرية في مواجهة الجرائم الإلكترونية التي تستهدف الاطفال ضمن سياق التغيرات الرقمية المتسارعة التي أصبحت جزءًا لا يتجزأ من حياتنا اليومية. هذه التحولات الرقمية قدمت واقعًا جديدًا مليئًا بالتحديات الأمنية، والتربوية التي تتطلب استجابة فعالة، وحلول مبتكرة. كما تهدف هذه الدراسة إلى تقييم وعي الأسر الجزائرية تجاه هذه التحديات ،وتحديد الأساليب الاجتماعية، والتربوية التي تُعتمد لحماية الأبناء من المخاطر المرتبطة، بالأمن السيبراني، وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن الأسرة تلعب دورًا جوهريًا في الوقاية من الجرائم الإلكترونية من خلال اعتماد استراتيجيات مثل مراقبة الأبناء تعزيز التوعية، تشجيع الحوار المفتوح، وغرس القيم الأخلاقية لديهم، ومع ذلك كشفت الدراسة عن بعض الثغرات في استخدام التكنولوجيا الحديثة فضلاً عن محدودية التدخلات النفسية، والتربوية المتخصصة في حال وقوع الجرائم. كما لُوحظ تفاوت بين الأسر في مدى إدراكها لضرورة الإبلاغ القانوني، إذ تميل بعض الأسر إلى الاعتماد على الممارسة التقليدية بدلاً من اتباع الإجراءات القانونية المعاصرة التي قد تكون أكثر فعالية، وانطلاقًا من هذه النتائج توصي الدراسة بتعزيز ثقافة الوقاية الرقمية داخل الأسرة الجزائرية عبر تنفيذ برامج تدريب، وتأهيل تساهم في رفع المستوى المعرفي، والتقني. كما شددت على أهمية تعزيز التعاون بين الأسرة، والمؤسسات التعليمية، والاجتماعية لضمان حماية متكاملة للأبناء من مخاطر العالم الرقمي المتغير باستمرار، وان الهدف الاساسي هو تمكين الأسرة من تأدية دورها الوقائي بشكل واعٍ، وشامل يواكب التطورات التقنية الحديثة.

المراجع المعتمدة:

- أحمد إبراهيم خضر، (2022)، أساليب التربية الوالدية والملائمة للتحول الرقمي وتأثيرها على الأبناء، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة. القاهرة، ص ص66-67.

- رفعت محمود بهجات محمد، (2014)، مناهج تربية الطفل بين العوامل الخطرة وآفاق العوامل الوقائية، ط1، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ص ص 30-31.

-لورنس سعيد الحوامدة، (2017) ،الجرائم المعلوماتية أركانها وآلية مكافحتها، دراسة تحليلية مقارنة، مجلة الميزان، المجلد 4. العدد 1، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن، ص 189.

-أبو جادو صالح محمد، 2006، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، المجلد 5 دار المسيرة، الاردنص16.

جابر عوض حسن، (2000)، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة والطفولة، الاسكندرية، ص.ص7-8.

حفحوف فتيحة، (2019)، عولمة الاتصال وأثرها على التغير القيمي للأسرة الجزائرية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه تخصص علم الاجتماع التربية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف-02-، ص 247.

-زبيحة زيدان، الجريمة المعلوماتية في التشريع الجزائري والدولي، دط، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2011، ص 43.

-زكرياء زكرياء الفيومي انتصار، (2022) ، تفعيل دور أولياء الأمور في وقاية أبنائهم من مخاطر الجرائم الالكترونية، رسالة الماجستير في التربية، كلية التربية، قسم أصول التربية، جامعة دمياط، مصر ص17.

سعيد حسني العزة، (2000)، الارشاد الأسري نظرياته وأساليبه العلاجية، دط، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ص ص31-32.

سعيداني نعيم، (2013 -2012)، آليات البحث والتحري عن الجريمة المعلوماتية في القانون الجزائري، مذ كرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية، تخصص علوم جنائية، جامعة الحاج لخضر باتنة، ص 61 - 62.

طارق ابراهيم الدسوقي عطية، 2015)، الأمن المعلوماتي النظام القانوني للحماية المعلوماتية، دط، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ص153.

عبد القادر القصير، (1999)، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، دراسة ميدانية في علم الاجتماع الحضري، والأسري، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت لبنان، ص 33.

-قيرواني محمد أمين، (2016) ،دور المجتمع المدني في وقاية الأطفال المهمشين من الانحراف، دراسة ميدانية على عينة من جمعيات ولاية سطيف، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الدكتوراه علوم تخصص علم اجتماع التربية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة ص176.

محمود محمد فرج حسانين، (2019)، الشباب بين الهوية وتحقيق الذات، ط1، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية مصر، ص14.

-ناهد عبد الوهاب محمد صديق، (2010)، حقوق الطفل في الإسلام من المنظور النفسي الاجتماعي، ط1، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، مصر، ص 27.

الهوامش والإحالات:

[1] محمود محمد فرج حسانين، (2019)، الشباب بين الهوية وتحقيق الذات، ط1، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية مصر، ص14.

[2] طارق ابراهيم الدسوقي عطية، 2015)، الأمن المعلوماتي النظام القانوني للحماية المعلوماتية، دط، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ص153.

[3] نفس المرجع، ص154.

[4] لورنس سعيد الحوامدة، (2017) ،الجرائم المعلوماتية أركانها وآلية مكافحتها، دراسة تحليلية مقارنة، مجلة الميزان، المجلد 4. العدد 1، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن، ص 189.

[5] زبيحة زيدان، الجريمة المعلوماتية في التشريع الجزائري والدولي، دط، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2011، ص 43.

[6] سعيداني نعيم، (2013 -2012)، آليات البحث والتحري عن الجريمة المعلوماتية في القانون الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية، تخصص علوم جنائية، جامعة الحاج لخضر باتنة، ص 61 -62.

[7] نفس المرجع، ص62.

[8] قيرواني محمد أمين، (2016) ،دور المجتمع المدني في وقاية الأطفال المهمشين من الانحراف، دراسة ميدانية على عينة من جمعيات ولاية سطيف، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الدكتوراه علوم تخصص علم اجتماع التربية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة ص176.

[9] نفس المرجع، (2017) ،ص178.

[10] نفس المرجع،(2016) ، ص179.

[11] عبد القادر القصير، (1999)، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، دراسة ميدانية في علم الاجتماع الحضري، والأسري، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت لبنان، ص 33.

[12] جابر عوض حسن، (2000)، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة والطفولة، الاسكندرية، ص.ص7-8.

[13] حفحوف فتيحة، (2019)، عولمة الاتصال وأثرها على التغير القيمي للأسرة الجزائرية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه تخصص علم الاجتماع التربية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف-02-، ص 247.

[14] سعيد حسني العزة، (2000)، الارشاد الأسري نظرياته وأساليبه العلاجية، دط، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ص ص31-32.

[15] أبو جادو صالح محمد، 2006، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، المجلد 5 دار المسيرة، الاردنص16.

[16] زكرياء زكرياء الفيومي انتصار، (2022) ، تفعيل دور أولياء الأمور في وقاية أبنائهم من مخاطر الجرائم الالكترونية، رسالة الماجستير في التربية، كلية التربية، قسم أصول التربية، جامعة دمياط، مصر ص17.

[17] أحمد إبراهيم خضر، (2022)، أساليب التربية الوالدية والملائمة للتحول الرقمي وتأثيرها على الأبناء، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة. القاهرة، ص ص66-67.

[18] نفس المرجع، ص71.

[19] ناهد عبد الوهاب محمد صديق، (2010)، حقوق الطفل في الإسلام من المنظور النفسي الاجتماعي، ط1، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، مصر، ص 27.

[20] رفعت محمود بهجات محمد، (2014)، مناهج تربية الطفل بين العوامل الخطرة وآفاق العوامل الوقائية، ط1، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ص ص 30-31.

[21] نفس المرجع، (2014)، ص34.

[22] نفس المرجع، (2014)، ص34.